والسواد يشتركان في اللونية وهي أخص أنواع أعم ولا يشتركان في الأخص وهو السوادية أو البياضية
وإنما الواجب أن يقال الاشتراك في الأخص الذاتي ملزوم للاشتراك في الأعم الذاتي فيلزم من
وجود الاشتراك في الأخص وجود الاشتراك في الأعم لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه
كالاشتراك في الناطقية التي هي للإنسان أخص ما فإنه يلزم منه الاشتراك في الأعم الذي هو
الحيوانية ولا يلزم من وجود الاشتراك في الأعم الذاتي كالحيوانية للإنسان مثلا وجود الاشترا
ك في الأخص كالناطقية له إذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم والحاصل أن الذي ذكره
عليهم فجعلهم الاشتراك في الأخص علة للاشتراك في الأعم إنما كونه ملزوما له فصحيح لا
شك فيه **فصل** ثم نقول يتعين أن تكون هذه الصفات كلها قديمة إذ لو بلغت
كان شيء منها حادثا للزم ألا يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث وقد تبين حدوثه قبل أن
عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم ولا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة
وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم **ثم** لما فرغ من إقامة البراهين على حد
وث الصفات شرع في إثبات أحكامها وأجوبة لها فقال قد ذكر لك الفرع **و** بيان وجوبه لكن ما
يتصف به تعالى أنه لو كان شيء من صفاته جل وعلا حادثا للزم حدوثه والتالي باطل لما
عرفت من وجوب قدمه تعالى فالمقدم مثله **وبيان الملازمة** ما أشرنا إليه في
أصل العقيدة من أنه لو كان شيء من صفاته تعالى حادثا للزم ألا يعرى عنه أو عن ضده الحادث لما
عرفت فيما مضى وسنعيد أيضا بيان هاته فيما بعد من أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده وما
لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها كان حادثا مثلها وهو معنى قوله وما لا تتحقق
ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة أي فلا تفتقر مفارقته ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرو
رة إذ لو كان قديما وقد صحب اللازم له حادثا لكان مفارقا له لو صحبه اللازم كيف وقد
تحقق أنه لا يفارقه **وأما قوله** ودليل حدوثه هو بيان عدمه فهو جواب عن سؤال مستشعر
في قوله لعدم الإعراء عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث **وتقريره** أن يقال لا نسلم أنه لو كان شيء
من صفاته تعالى حادثا يلزم حدوثه لكونه لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث فمتى أن ضده حادث
بل يجوز أن يكون ضدها قديما فيلزم أنه لا يعرى عن ذلك الحادث أو عن ضده القديم وذلك
لا يستلزم حدوثه لأنه لم يلزم إذ ذاك من قدمه تعالى وحدوث بعض صفاته عروه عن جميع
أوصافه لعروه عن الفرع في بعضها وهو أضداد تلك الأوصاف الحادثة **وجوابه** أنه يلزم من
تقرير الحدوث لصفة من صفاته أن يكون ضدها حادثا ويستحيل أن يكون قديما وذلك لأنه لو
كان قديما ما هو أعدمه لما عرفت من استحالة عدم القديم فإذا لا يمكن الاتصاف بصفة

حادثة

حادثة الوصف حادث أو مثلها اللذان سبق الاتصاف بها ثم هذا أمر مهما حادثان ضرورة أن ما ثبت
قدمه استحال عدمه هذا معنى قوله ودليل حدوثه أي حدوث ضد الوصف الحادث هو بيان عدمه يعني
بدليل الاتصاف بهذا الوصف الحادث إذ يستحيل أن يتصف به مع بقاء ضده الذي اتصف به قبل وإلا
اجتمع الضدان **و** قوله لما علمت من استحالة عدم القديم بيان لكون هو بيان العدم على الضد دليلا
على وجوب حدوثه واستحالة قدمه **و** قوله وقد تقدم مثله في الاستدلال على حدوث العالم
يعني تقدم له في الدليل الثاني لحدوث العالم حيث استدل على حدوثه بحدوث صفاته أي فلو كان
شيء من صفاته تعالى حادثا لزم أن يكون حدوثه كما دل حدوث صفات العالم على حدوثه إذ وجه الدلالة وا
حد والدليل يجب طرده فيستحيل أن يوجد في موضع ولا يدل على مدلوله **ص** فإن قلت إنما يلزم ذلك
إذا أوجب أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا ثم يعرض الاتصاف
بهما فيتحقق أنه قديم وإنما قد يلزم الحدوث في الجواب أنه لو خلا عنهما مع قبوله لهما لجاز أن يخلو
عن جميع ما يقبله من الصفات إذ القبول لا يختلف لأنه نفسي ولا يلزم الدور أو التسلسل وخلو القابل عن
جميع ما يقبله من الصفات محال كخلو الحادث لوجوب اتصافه بالأكوان ضرورة وفي القديم لوجوب
اتصافه بما دل عليه فعله كالعلم والقدرة والإرادة ولو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل
لتوقف أحداثها عليها **قد** هذا اعتراض آخر على الملازمة في قوله لو كان الشيء من صفاته حادثا
للزم حدوثه وتقريره أن يقال لا نسلم ملازمة حدوث الصفات لحدوث الموصوف قولكم لأنه لا يعرى عنها
أو عن أضدادها الحادثة دعوى قولكم في بيانها أن الموصوف بها قابل لها والقابل للشيء لا يخلو منه
أو عن ضده غير مسلم وما المانع أن يقال بجواز خلو القابل للصفة عنها وعن ضدها ويكون قديما
عاريا في الأزل عن جميع أوصافه الحادثة التي يقبلها ثم يتصف بها أو ببعضها فيما لا يزال ولا يلزم حينئذ
من اتصافه بالحوادث حدوثه لما ذكرنا من عدم مفارقته لجميعها **وجوابه** أن قبول كل
ذات لما تتصف به من الصفات لا يكون إلا نفسيا لتلك الذات أي يجب لها ذلك القبول ما دامت
الذات غير معقول معنى **و** الدليل عليه أنه لو لم يكن القبول نفسيا للذات بل كان معنى قائما بها
أن لم يكن لتوقف في وجوده على الذات على قبولها إياه فيكون قبول هذا القبول صفة للذات
جاريا أيضا عليها فيحتاج في وجوده على الذات إلى قبولها أيضا له فلو كان القبول الأول لزم
الدور وإن كان قبولا آخر فيه نقلنا الكلام إليه أيضا ولزم التسلسل وإلى هذا أشير بقوله لأنه
نفسي ولا يلزم الدور أو التسلسل **وإذا ثبت** أن القبول نفسي للذات لزم أن تكون نسبة جميع
صفاتها إليها قبولا واتصافا نسبة واحدة فلو جاز خلوها عن بعض أجناس صفاتها التي
تقبلها لجاز خلوها عن جميع تلك الأجناس المقبولة ضرورة استواء نسبة الجميع إليها

Copyright © King Saud University